منتدى الرياض الاقتصادي

الدورة الثامنة٢٠١٦- ٢٠١٧م

وثيقة طلب عروض دراسات الدورة الثامنة

Request For Proposal
(RFP)

دراســـــة

زيادة القيمة المضافة باستغلال وتحفيز الاستثمار بقطاع الثروة المعدنية

أولاً / مقدمة عن الدراسة :

تمتلك المملكة العربية السعودية ثروات طبيعية ضخمة تتمثل في البترول والمعادن بأنواعها المختلفة . وإن كانت الموارد النفطية قد تم استغلالها منذ عقود طويلة ،الا إن الموارد المعدنية ما زالت بكراً ولم يتم استغلالها بطريقة اقتصادية بعد . ويمكن للمملكة إحداث نقلة نوعية في صناعتها إن استطاعت من إحداث تقاطعات ما بين الموارد البترولية والمعادن للخروج بتقنيات جديدة وصناعات حديثة لمقابلة التوجهات العالمية الجديدة لإحداث ثورة صناعية ثالثة لا يكون البترول والوقود الأحفوري من ضمن مواردها .

ولمواكبة ومجابهة التحديات المستقبلية والمتمثلة في التغيّر المناخي وارتفاع درجات الحرارة والتلوث البيئي فلا بد من استغلال الموارد الطبيعية بما يتلاءم وتوجهات العالم في إحداث ثورة صناعية جديدة تتمثل في الاتصالات والتقنية والإنترنت والطاقات المتجددة لتكون المورد الأساس للصناعات المستقبلية عوضا عن الوقود الأحفوري والنشاطات الصناعية المرتبطة به .

ثانياً/ مشكلة الدراسة :

تتمثل مشكلة الدراسة في أن المملكة تعتمد في اقتصادها على الموارد البترولية وتصدير الخام ، وهذا يؤدى الى مخاطر جمة وقد تجلت هذه المخاطر في انخفاض اسعار البترول الى ما دون ٣٠ دولاراً للبرميل بعد أن وصل سعره الى ١٤٧ دولاراً عام ٢٠٠٨م . كما يتصف الاقتصاد السعودي بتدني الإنتاج والانتاجية في القطاعات غير النفطية الأمر الذى يؤدى الى ضخ وتصدير كمية أكبر من البترول لمجابهة الإنفاق الاستثماري والتنموي للحفاظ على تنمية مستدامة.

وتتوفر للمملكة ثروة معدنية غير مستغلة واحتياطات كبيرة من المعادن كالذهب والفضة والبلاتين والنحاس والزنك والرصاص وغيرها من المعادن الاخرى . ولو تم استغلال هذا المورد بالاستفادة من الطاقة البترولية ، فإن قطاع التعدين سيكون المورد الثالث بعد البترول ومشتقاته من البتروكيماويات ، بل يذهب البعض الى القول بأنه سيكون البديل للنفط في مستقبل الايام .

ولإيجاد مخرج من الاعتماد على النفط كمورد أساسي ووحيد فلا بد من استغلال الثروة المعدنية لزيادة القيمة المضافة وزيادة النمو وتوليد الوظائف لمحاربة البطالة والفقر .

ثالثا/ أهداف الدراسة :

الهدف الرئيس للدراسة: يتمثل الهدف الرئيس في زيادة القيمة المضافة الصناعية والخدمية في قطاع الثروة المعدنية وذلك من خلال الاستغلال الامثل للموارد بطريقة مستدامة بما يحقق الهدف من تنويع مصادر الدخل و يحرر الاقتصاد من الاعتماد على النفط كمصدر وحيد للدخل،

الأهداف الفرعية للدراسة:

- العمل على تطوير صناعة التعدين في المملكة واستغلال التطورات التقنية الحديثة لإيجاد صناعات جديدة معتمدة على موارد غير ناضبة
- اثر الاستغلال الأمثل للموارد المعدنية في تنويع مصادر الدخل من خلال التركيز على سلسلة القيمة المضافة في إنتاج وتصنيع المعادن .
- دور قطاع التعدين في المساهمة في التنمية المتوازنة وتطوير وتنويع القاعدة الاقتصادية.
- كيفية تعظيم دور القطاع الخاص وتحفيزه وتشجيعه في الاستثمار في الصناعات التحويلية والخدمات المرتبطة في قطاع الثروة المعدنية وأثر ذلك في زيادة نسبة الصادرات من المنتجات ذات القيمة المضافة العالية في مقابل تصدير المعادن الخام.
- تفعيل منظومة عمل متكاملة ومترابطة لتحفيز وتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاستثمار في قطاع الثروة المعدنية والصناعات والخدمات المرتبطة به .
- تحليل الأثار الاقتصادية والاجتماعية لتنفيذ المشاريع المعدنية وأثر ذلك على تأهيل الكوادر الوطنية وخلق فرص عمل ونقل وتوطين التقنيات الحديثة .
- دراسة تأثير قطاع الطاقة وتوظيف التقنيات الحديثة في استدامة الصناعات التعدينية.
- تحديد اساليب وآليات الاستفادة من تجارب بعض الدول الناجحة في هذا المجال .
- تقديم التوصيات والمبادرات وآلياتها لتطوير هذا القطاع .

رابعا/ أهمية الدراسة :

تنبع أهمية هذه الدراسة من أن المملكة تعتمد على النفط كمصدر رئيس للصادرات إذ تشكل الصادرات البترولية أكثر من ٩٠٪ حملة صادرات المملكة ، كما أن الصادرات غير البترولية لم تنمو وتتطور لمجابهة المخاطر المترتبة على انخفاض عائدات الدولة من تصدير النفط وهو ما يشكل خطورة على تنفيذ الخطط الاستثمارية والتنموية للمملكة .

ولقد سعت المملكة طوال العقود الماضية في إنشاء البنى التحتية في مجالات الصحة والتعليم والنقل والمواصلات لبناء اساس متين للإطلاق بالاقتصاد الى مصاف الدول المتقدمة . إلا أن ذلك لم يقابله أي تطور محسوس في تنمية القطاعات غير البترولية بصورة عامة وقطاع الثروة المعدنية بصفة خاصة، وخير دليل على ذلك المساهمة المنخفضة لهذا القطاع في الناتج المحلى الإجمالي ،

كما تأتى اهمية الدراسة من خلال بحثها في النقاط التالية :

- كيفية تفعيل دور قطاع الثروة المعدنية في زيادة القيمة المضافة من خلال استحداث مشاريع جديدة عالية التقنية بالاستفادة من الموارد الطبيعية والمالية للمملكة .
- توسيع دائرة السلاسل الإنتاجية وتعزيز الروابط الخلفية والأمامية للمشاريع بحيث تكون مخرجات المشاريع مدخلات لمشاريع أخرى لزيادة القيمة المضافة لهذه المشاريع عوضا عن تصدير المواد الخام .
- كيفية تشجيع وتحفيز المنشآت الصغيرة والمتوسطة للدخول في استثمارات ذكية بالاستفادة من التقنية الحديثة في تصنيع المعادن والخدمات المصاحبة .
- التعرف على فرص استثمارية جديدة ، والاستفادة من مجالات نقل التقنية وتوطينها للصناعات الجديدة .

خامساً/منهجية الدراسة :

توضيح المنهجية التي ستتبع لتحقيق أهدا فالدراسة مع تبرير كل منهجية ومنها :

- الرجوع الى كل ما يتعلق بموضوع الدراسة من دراسات وأبحاث محلية وعالمية خاصة ما يتعلق بكيفية زيادة القيمة المضافة للمشاريع القائمة والمشاريع الجديدة المقترحة، ونقل التقنية وتوطينها وتوطين الوظائف وحل مشكلة البطالة وتفعيل وتعزيز دورا لمنشآت الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني.
- تحليل المحتوى من خلال التشريعات والأنظمة والقرارات ذات العلاقة وكيفية تفعيلها لخدمة أهداف الدراسة، والإحصاءات والبيانات والمعلومات المرتبطة بجوانب ومحاور الدراسة الأساسية.
- إجراء المقابلات الشخصية مع المسئولين الحكوميين ورجال الأعمال والأكاديميين سواءٌ داخل المملكة أو في دول المقارنة إلى جانب ممثلين للشركات العالمية المتواجدة في المملكة ومسئولي الشركات الوطنية بمحاور الدراسة وعناصرها الفرعية.
- عقد حلقات النقاش للاستفادة من آراء ذوي العلاقة في فرضيات الدراسة ومعطياتها ونتائجها.
- المقارنات المرجعية الميدانية والمكتبية مع تجارب ناجحة لدول إقليمية ودولية.

سادساً/ نطاق الدراسة :

- النطاق المكاني : يتوقع ان تغطى الدراسة كافة مناطق المملكة مع التركيز على المناطق الثلاث الرئيسة وهى المنطقة الوسطى، المنطقة الشرقية والمنطقة الغربية .
- النطاق الزمنى: تغطى الدراسة تطورات المشاريع الصناعية والخدمية التعدينية خلال العشر اعوام الاخيرة.

سابعاً/ عناصر الدراسة :

من الضروري أن تشتمل الدراسة على أكبر قدر من المعلومات والإحصاءات والبيانات التي تصب في عدد من المحاور الأساسية ينضوي تحت كل منها عدد من العناصر الفرعية التي يتطلب وضع تصور لها من قبل

الاستشاري الذي سيتولى إعداد الدراسة وعلى الاستشاري اضافة أي عناصر يرى اهميتها لتحقيق اهداف الدراسة ::

- المحور الأول:

التعريف بالمفاهيم والإطار النظري للدراسة: مراجعة ما ورد بالأدبيات الاقتصادية من دراسات وابحاث محلية وعالمية التي تناولت موضوع الدراسة وتحليلها واستخلاص مؤشرات مفيدة منها.

- المحور الثاني:

التعرف على الوضع الراهن وتقويم اداء المملكة في مجال تنمية القطاعات غير النفطية وخاصة في مجال الصناعة والخدمات التعدينية ودراسة نقاط القوة والضعف والفرص والتحديات.

- المحور الثالث:

إجراء دراسة ميدانية بواسطة استبانات توجه للجهات ذات العلاقة وتحديد مجتمع العينة وحجمها وكذلك استقصاء مرئيات المسئولين الحكوميين القائمين على تنفيذ المشروعات والنتائج التى تحققت والسلبيات التي واجهت تنمية وتطور قطاع الثروة المعدنية .

- المحور الرابع:

استعراض التجارب الدولية واستخلاص الدروس والتحليل المقارن لكيفية زيادة القيمة المضافة للمشاريع الصناعية والخدمية في قطاع التعدين ن وكذلك استعراض شامل ومفصل لتجارب ناجحة ومميزة لخمس دول إقليمية ودولية، مع الأخذ في الاعتبار الوضع الراهن لهذا القطاع ونتائج تحليل نقاط القوة والضعف والفرص والتحديات.

- المحور الخامس:

إجراء مقارنات تفصيلية بين معلومات وبيانات ونتائج ومعطيات التجربة المحلية والتجارب الدولية الناجحة .

- المحور السادس:
- اقتراح عدد من المبادرات وآليات تطبيقها تكون قادره على تحقيق اهداف هذه الدراسة .

ثامناً/ مخرجات الدراسة :

يؤمل من هذه الدراسة أن تخرج بتقييم شامل ودقيق عن كيفية زيادة القيمة المضافة للمشاريع التعدينية وتقديم رؤية خلاقة يمكن من خلالها استشراف مستقبل واعد يتحقق من خلال عدد من المبادرات القابلة للتطبيق واليات تنفيذها وذلك للمساهمة في تعزيز النمو الاقتصادي وتنويع مصادر وحل مشكلة البطالة ونقل التقنية . ومن اجل تحقيق ذلك يجب على الاستشاري تقديم التالي:

- تقرير لكل مرحلة من مراحل الدراسة
- تقرير شامل لكامل للدراسة
- تقرير تنفيذي
- عرض تنفيذي عن الدراسة

تاسعاً/ الشروط اللازمة لإعداد الدراسة :

من أجل إعداد هذه الدراسة الهامة ، فإنه يجب على الجهة الاستشارية التي ستقوم بإعدادها الاستجابة للشروط الأساسية التالية:

- تحديد عناصر الدراسة و فرضياتها بالاستفادة مما ورد في هذا الإطار العام والذي يمثل الحد الأدنى للوفاء بمتطلبات موضوع الدراسة.
- إيضاح وعرض منهجية إعداد الدراسة بالتفصيل بما في ذلك أساليب القياس وأدوات تحليل البيانات.
- تحديد مصادر ومرجعيات البيانات والمعلومات المكتبية التي سيتم الاعتماد عليها في هذه الدراسة.

- تقديم ما يثبت إعداد الجهة الاستشارية لدراسات سابقة ذات علاقة بموضوع الدراسة .
- من الضروري أن يشتمل فريق العمل على العدد الكافي من الأعضاء ذوي تخصصات وخبرات ذات علاقة بموضوع الدراسة ومتميزة تغطي جميع محاور الدراسة وعناصرها الفرعية سواءٌ ما يتعلق منها بالنواحي الاقتصادية أو الإحصائية أو القانونية أو السياسات والنظم أو الموارد البشرية ... إلخ
- تسمية أعضاء فريق العمل ومؤهلاتهم والخبرات العلمية والعملية لكل منهم كلٌ في مجال تخصصه
- تقديم السير الذاتية لكل اعضاء الفريق الاستشاري، للموافقة أو طلب الإحلال .
- تحديد دور كل من اعضاء الفريق الاستشاري في إعداد الدراسة مع التزام الاستشاري بعدم استبدال أو تغيير بعض أو كل فريق عمل الدراسة بعد التعاقد إلاَّ بموافقة خطية مسبقة من المنتدى.
- سوف يطلب من فريق عمل الدراسة عقد اجتماعات دورية مع الفريق المشرف على الدراسة والامانة العامة للمنتدى لمتابعة ومناقشة ما يتم إنجازه اول بأول.
- يلتزم الاستشاري بتقديم تقارير دورية عن سير اعمال الدراسة .
- يلتزم الاستشاري بتقديم عرض presentation في ثلاث حلقات نقاش يعقدها المنتدى داخل وخارج مدينة الرياض لأى مجموعة من المختصين يحددهم المنتدى .
- يقوم الاستشاري بإعداد العرض النهائي presentation الذى سيقدم في الفعالية الرئيسة للمنتدى .
- تعد الدراسة باللغة العربية وفى حدود ١٢٠- ١٥٠ صفحة ،وملخص تنفيذي باللغتين العربية والانجليزية في حدود١٠- ١٥ صفحة.
- يلتزم الاستشاري تسليم استمارات الدراسة الميدانية والمقابلات الشخصية على نسخة مطبوعة موضحاً عليها ترميز المتغيرات وتقديمها على قرص مدمج (CD) للمراجعة عند تسليم الدراسة والبرنامج الذي استخدم.
- يلتزم الاستشاري بتنفيذ الشروط التي يحددها لمنتدى لطباعة النسخة النهائية من الدراسة.
- تقديم أية مقترحات أو جوانب يرى الاستشاري إضافتها لإثراء الدراسة وتميزها.

عاشراً/ المدة اللازمة لإعداد الدراسة :

- تقدر المدة الزمنية لتنفيذ الدراسة بنحو ٦ شهور
- يلتزم الاستشاري بتقديم خطة تنفيذ الدراسة والفترة الزمنية اللازمة لإنهاء كل محور من محاورها ،مع الالتزام الكامل بتلك الفترات.

أحد عشر/ تكلفة اعداد الدراسة :

على الاستشاري تقديم بيان بأتعاب إعداد الدراسة وأسلوب سدادها، آخذاً في الاعتبار أن مسئولية الاستشاري لا تنتهي الا بعد نهاية أعمال الدورة الثامنة .

اثنى عشر/ شروط تقديم العروض :

يجب أن يتقدم الاستشاري بعرضين منفصلين عرض فني وآخر مالي لكل دراسة وفقا لما يلى:

العرض الفني:

- يقدم العرض الفني من أصل وثلاث نسخ إحداها في قرص مدمج (كمستند مستقل) موقع ومختوم ومشمع.
- صورة من السجل التجاري ساري المفعول.
- صورة من شهادة الانتساب للغرفة التجارية سارية المفعول
- شهادة زكاة والدخل
- شهادة (السعودة)
- شهادة الاشتراك بالتأمينات الاجتماعية.

العرض المالي :

- يقدم العرض المالي من أصل وثلاث نسخ إحداها في قرص مدمج (كمستند مستقل) موقع ومختوم ومشمع.
- صورة من السجل التجاري ساري المفعول.
- صورة من شهادة الانتساب للغرفة التجارية سارية المفعول
- شهادة زكاة والدخل
- شهادة (السعودة)
- شهادة الاشتراك بالتأمينات الاجتماعية.

ثلاثة عشر/ الاستفسارات :

ترسل جميع الأسئلة والاستفسارات إلى البريد الإليكتروني :

m.faqeh@rdcci.org.sa

يجب تقديم كافة الأسئلة والاستفسارات حول المحتويات الإدارية والفنية لطلب العرض وإرسالها إلى البريد الإليكتروني المبين أعلاه خلال خمسة ايام عمل من تاريخ استلام خطاب طلب العرض ، وسوف تقوم الأمانة العامة لمنتدى الرياض الاقتصادي بإعداد الإجابة لجميع الأسئلة وإرسالها عن طريق البريد الإلكتروني لجميع المتقدمين للمنافسة .

اربعة عشر/ تسليم العروض:

يجبتقديمالعروضمناولةإلىالموقعالتاليفيأوقبلالتاريخالموضحبخطابالدعوة :

الأمانة العامة لمنتدى الرياض الاقتصادي

الغرفة التجارية الصناعية - الدور الثالث

الرياض - شارع الضباب –المملكة العربية السعودية

ويجب أن يشتمل العرض على البيانات التالية:

- أسم الجهة الاستشارية ،أسم الشخص المسئول ومنصبه.
- عنوان الجهة الاستشارية شاملاً: (رقم الهاتف، رقم الجوال ،رقم الفاكس، البريد الإلكتروني، العنوان)

هذا... وبالله التوفيق، ، ،